ASJP Algerian Scientific Journal Platform
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417
- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
المجلد: 16العدد: 02(2022) ص361-378

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات للفترة 2000-2019

The role of small and medium enterprises in achieving economic diversification in Algeria outside the hydrocarbon sector for the period 2000-2019

شليغم أنيسة *
مخبر Ecofima، جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة - الجزائر-
a.chelirem@univ-skikda.dz

صيد فاتح
مخبر Ecofima، جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة - الجزائر-
seidfatef@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2022/02/05
تاريخ القبول:
2022/06/12

الكلمات المفتاحية:
- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ✓ التنويع الاقتصادي
- ✓ نموذج الانحدار الذاتي

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000-2019، وهذا كون هذه الأخيرة تعتبر من بين المصادر الحيوية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد أظهرت نتائج قياس أثر القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات أن هناك علاقة سببية بين القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات إضافة إلى وجود علاقة طردية بينهما.

Article info

Received *05/02/2022*
Accepted *12/06/2022*

Keywords:
- ✓ *small and medium enterprises*
- ✓ *economic diversification*
- ✓ *autoregressive model*

Abstract:

This study aimed to show the role played by small and medium-sized enterprises in diversifying the Algerian economy outside the hydrocarbon sector during the period 2000-2019, and this is because the latter are considered among the vital sources of economic development.

The results of measuring the impact of the added value of small and medium enterprises on the GDP outside the hydrocarbon sector showed that there is a causal relationship between the value added of small and medium enterprises and the GDP outside the hydrocarbon sector, in addition to a positive relationship between them.

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

. مقدمة:

تسعى جميع دول العالم ذات الاقتصاديات الريعية وخاصة تلك التي تعاني من اختلالات وتشوهات هيكلية إلى محاولة إرساء وتجسيد نظام اقتصادي متنوع، والعمل على انجاحه وهذا يتجلى من خلال محاولة تبني جملة من السياسات الاقتصادية المتنوعة تهدف إلى محاولة الرفع من مساهمة القطاعات الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل الوطني وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

ومن بين هذه الوسائل والسبل نجد وبالدرجة الأولى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أنها تصنف من ضمن الاستراتيجيات الهامة التي اعتمدتها الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني، ومن خلالها تمكنت أيضا من فتح المجال للخواص في شتى القطاعات (كقطاع الخدمات والزراعة وقطاع الصناعات التحويلية)، وهذا على مبدأ أن الوسيلة الأنجع لتحقيق التنمية هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنظر إلى تجارب الدول وما حققه من أهداف اقتصادية واجتماعية (من خلال تحقيق مستوى معدلات تشغيلية عالية وتحقيقها لمعدلات نمو معتبرة) يثبت ذلك.

- **إشكالية الدراسة:**

من خلال الطرح السابق تم صياغة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات؟

- **فرضيات الدراسة:**

- يعتبر رفع من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات من بين الوسائل الدالة على تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؛
- توجد علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر؛
- توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر؛

- **أهداف الدراسة:**

- ابراز الدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع مصادر الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات؛
- تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واعتبرها من المحركات الأساسية الهادفة لحقيق التنويع الاقتصادي.

- **منهج الدراسة:**

في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته وطبيعة الموضوع، وهذا من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل آثار المتغيرات المفسرة على المتغير التابع مع تحليل نتائج الدراسة، وكذلك تم استخدام المنهج القياسي من خلال استعمال نموذج أشعة الانحدار الذاتي الـ var لدراسة العلاقة بين القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، وقد تم الاستعانة ببرنامج Eviews7 لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة.

2. الخلفية النظرية للتنويع الاقتصادي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أصبح التنويع الاقتصادي من بين جملة الأهداف التي تسعى إليها جميع دول العالم، فالجميع يسعى لتنفيذ البرامج والسياسات الاقتصادية وهذا بغية علاج الاختلالات الهيكلية، ونجد أن الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى هذه الغاية يعتبر من أبرز السياسات الرامية إلى ذلك.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1.2 التنويع الاقتصادي -مفاهيم أساسية-:

في الآونة الأخيرة وخاصة في الدول ذات الاقتصاديات الريعية تزايد الاهتمام بمفهوم التنويع الاقتصادي، بل وأصبح من بين الأولويات الأساسية للسياسات الاقتصادية باعتبار أن هذا الأخير الحل الوحيد للتقليل من التقلبات داخل أي اقتصاد، وكذا تنويع تكوين سلة الدخل الوطني.

1.1.2 مفهوم التنويع الاقتصادي:

تعددت مفاهيم التنويع الاقتصادي ومن بينها تذكر ما يلي:

- التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. (زواتنية، 2019، صفحة 240)
- وعندما يرتبط هذا المفهوم بالدول الريعية النفطية، فإنه يعرف على أنه: تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي، وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات متنوعة في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية. (سعيد، 2021، صفحة 249)

من خلال ما سبق يمكن تعريف التنويع الاقتصادي على أنه: سياسة تنموية تهدف إلى تقليل الاعتماد على مورد وحيد(النفط)، والعمل على رفع مستوى مساهمة القطاعات الغير نفطية.

1.2.1 متطلبات التنويع الاقتصادي:

تحتاج عملية التنويع الاقتصادي مجموعة من المتطلبات التي تمثل المرتكزات الضرورية لتحقيقها وتتمثل بالآتي: (الطائي، 2021، الصفحات 53-54)

- الاهتمام بقاعدة الموارد البشرية وتطوير رأس المال البشري؛
- توفير الموارد المالية اللازمة لعملية التنويع الاقتصادي؛
- توفير بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي وإصلاح وتنسيق عمل السياسات المالية والائتمانية.؛
- تفعيل دور القطاع الخاص وتعزيز بيئة الأعمال؛
- تعزيز ريادة الأعمال من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والمهارات؛
- تشجيع روح المبادرة والابتكار من خلال تحسين الوصول إلى المعلومات؛
- تعزيز البيئة القانونية والتنظيمية وتشجيع الاستثمار الخاص سواء كان محليا أم اجنبيا؛
- إصلاح سوق العمل وإعادة تنظيم الحوافز للشركات والقوى العاملة؛
- إعداد مناهج تعليمية متطورة تعتمد الذكاء ورفع المهارات والتنسيق مع متطلبات التشغيل.

3.1.2 أسباب ودوافع التنويع الاقتصادي:

يمكن ادراج أهم أسباب ودوافع التنويع الاقتصادي في النقاط التالية: (نوي، 2019، صفحة 3)

- **تخفيف المخاطر:** حيث نجد أن البلدان الأكثر تنوعا هي الأقل حساسية للتقلبات الاقتصادية، إذ أن المخاطر القطرية التي تؤثر على القطاعات المختلفة ليست مرتبطة ارتباطا إيجابيا، وقد تم تأكيد هذه الفرضية من قبل ماسال عام 1970 من خلال الدراسة التي قام بها على 55 بلد متقدم ونامي؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **تحقيق النمو الاقتصادي واستدامته:** يعتبر النقاش حول موضوع التنويع الاقتصادي حاضرا في وقت مبكر جدا في نظريات النمو من خلال نموذج رومار، حيث ركز على تأثير تنويع مدخلات النمو، واستنادا على هذا فإن تنوع المنتجات هي أيضا مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي. وفي هذه الحالة فإن الاقتصاد الذي يستطيع انتاج سلع مختلفة وكثيرة فإن عائده يكون مرتفعا وبالتالي يقودنا إلى التطور والنمو الاقتصادي، وفي الواقع قد أظهرت الدراسات التجريبية المختلفة أن النمو والإنتاجية تعتبر عوامل مرتبطة بشكل كبير وايجابي بالتنويع الاقتصادي؛
- **استنزاف الموارد الطبيعية:** نضوب الموارد وتحديدا النفط الذي تعتمد عليه العديد من اقتصاديات الدول النامية يثير مسألة الاستدامة الاقتصادية، فالمنطلق الاقتصادي يتطلب تعويض هذه الموارد بأنواع أخرى من رأس المال، وذلك للحفاظ على الأموال وضمان حق الأجيال القادمة عند تراجع احتياطي هذه الموارد؛
- **زيادة القيمة المضافة:** يعزز التنويع الرأسي الروابط الامامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا. (عزوز، 2018، صفحة 22)

4.1.2 أهداف التنويع الاقتصادي:

يمكن تحديد أهم أهداف التنويع الاقتصادي فيما يلي: (غلاب، 2019، صفحة 719)

- تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تعزز من مستويات المعيشة، وتولد الثروات وفرص العمل وتشجع على تطوير المعارف والتكنولوجيا الجديدة؛
- تأمين بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي وتعزز مناخ ملائم لبيئة الأعمال؛
- هيكلة الاقتصاد الوطني بشكل يجعله أكثر تنوعاً وإنتاجية وأقل عرضة لمخاطر الاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة؛
- تحقيق التنوع في مصادر الدخل الوطني والاعتماد على أكثر من مصدر للحد من الاعتماد على عائدات القطاع الأحادي؛
- رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل الوطني وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات وترابطها، وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية؛
- تقليص مخاطر تقلبات أسعار السلع المصدرة ورفع معدل التبادل التجاري من خلال تنويع الصادرات -؛
- الزيادة في خلق وظائف في القطاع الخاص للمواطنين من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- رفع إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وبالتالي معدلات النمو الاقتصادي؛
- إرساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي تنشأ الحاجة إليه بمرور الوقت عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع، وهذا ما حدث خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ؛
- توفير الحماية للاقتصاد من الازمات الاقتصادية والمالية. (بنين، 2016، صفحة 79)

2.2 أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بسبب تزايد الدور الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وأثرها الإيجابي على اقتصاديات جميع دول العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1.2.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة تعاريف تختلف حسب المعايير المستخدمة والمعتمد عليها ومن بين هذه التعاريف نجد:

- . تعرف الولايات المتحدة الامريكية: حسب القانون (م. ص. م) لعام 1953، تعرف هذه المؤسسات بأنها: تمثل المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة بحيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه. (قرومي، 2013، صفحة 227)
- ووفقا للمشرع الجزائري تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، تقوم بتشغيل عدد من الأشخاص من واحد إلى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية. (القانون02/17، 2017، صفحة 5)
- كما حدد القانون تعريف لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل على حدا: (القانون02/17، 2017، صفحة 6)
  - حيث أن المؤسسات المتوسطة هي مؤسسات تشغل ما بين 50 الى 250 شخص ورقم أعمال سنوي ما بين 400 مليون و4ملايير دينار جزائري، أو بلوغ مجمل حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون الى واحد مليار دينار جزائري؛
  - كما عرف المؤسسات الصغيرة فهي مؤسسات تشغل ما بين 10 الى 49 شخصا، ورقم أعمال سنوي لا يتجاوز 400 مليار دينار جزائري، أو مجمل حصيلتها السنوية لا تتجاوز 200مليون دينار جزائري.
  - أما المؤسسات الصغيرة جدا هي المؤسسات تشغل من شخص واحد الى 9 اشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من 40 مليون دينار جزائري، أو مجمل حصيلتها السنوية لا تتجاوز 20 مليون دينار جزائري.

ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول التالي:

جدول 1: حدود تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسة / المعايير	عدد الأشخاص	رقم الاعمال (مليون دج)	الحصيلة السنوية (مليون دج)
المؤسسات الصغيرة جدا	من 1 الى 9	اقل من 40	20على الاكثر
المؤسسات الصغيرة	من 10 الى 49	400 على الاكثر	200 على الاكثر
المؤسسات المتوسطة	من 50 الى 250	من400الى4000	ما بين 200الى 1000

المصدر: قانون 02/17 المؤرخ في يناير 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريد الرسمية، العدد2، 2017، ص6.

واعتمادا على الطرح المسبق يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: هي مؤسسة مختصة بإنتاج سلع وخدمات، تدار بطريقة مستقلة وتمتلك عدد معين من العمال.

2.2.2 الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في دفع عجلة النمو الاقتصادي وزيادة الناتج الداخلي الخام وتتمثل فيما يلي: (عزيز، 2014، الصفحات 147-153)

- **توفير مناصب عمل:** حيث أن تطور وزيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤذي إلى استقطاب نسب كبيرة من اليد العاملة الشيء الذي يؤذي إلى امتصاص نسب البطالة؛
- **تكوين الإطارات المحلية:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الافراد وتدريبهم على المهارات؛
- **تقديم منتجات وخدمات جديدة:** حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة الشيء الذي يؤذي إلى ظهور العديد من السلع والخدمات الجديدة والمبتكرة؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- **توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف، إضافة إلى الدور الأساسي الذي تلعبه في تنويع الهيكل الصناعي؛
- **توفير احتياجات المشروعات الكبيرة:** فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا مهما في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات فهي تعتبر كمؤسسات مفيدة لكيانات اقتصادية أكبر؛
- **تعبئة الموارد المالية:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية، بالإضافة إلى زيادة الادخار وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية.

3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات:

تبرز الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها على تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال ارتفاع نسب مساهمتها في تكوين القيم المضافة للناتج المحلي الإجمالي ومدى مساهمتها في امتصاص معدلات البطالة.

1.3 واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن ظهور العديد من المؤسسات الوطنية الداعمة للشباب الجزائري والتي تبث فيهم روح المقاولاتية كان حافزا كبير لهم، وعامل مهم شجعهم على انشاء مشاريعهم الخاصة، الأمر الذي ساهم وبشكل كبير في تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وقت قياسي.

1.1.3 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019:

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا كبيرا في عددها خاصة في السنوات الأخيرة، يمكن إرجاع الفضل في ذلك إلى منح الحكومة الجزائرية بعض التسهيلات خاصة في إجراءات انشاءها.

الشكل 1: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

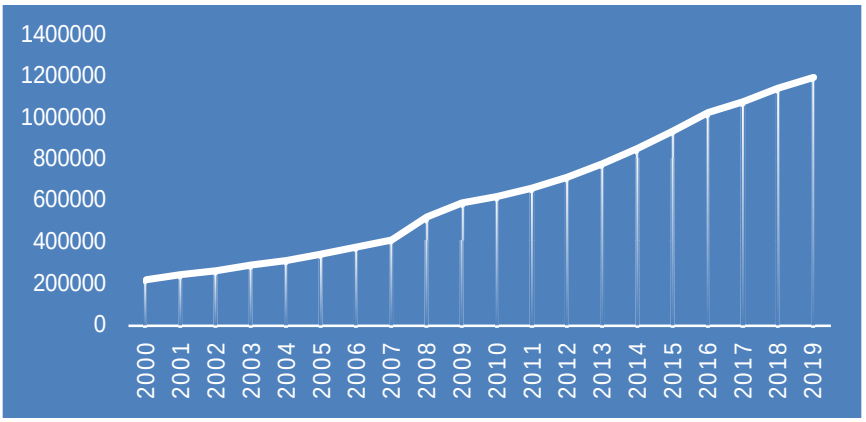

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم 1.

الشكل أعلاه يبين لنا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تطور مستمر، حيث أنه وبداية من الالفية الثالثة كانت هناك زيادة واضحة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فبعدما كانت تقدر بحوالي 220154 مؤسسة عام 2000 انتقلت إلى1022621عام 2016، لتصل إلى 1193339 مع نهاية عام 2019، ويعزى هذا التوسع الملموس في انشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الوفرة المالية التي شهدتها البلاد خاصة في ظل برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، فهذا التوسع الكبير دفع بالدولة إلى سن جملة من السياسات الداعمة لأصحاب هذا النوع من المشاريع، من خلال مختلف الوكالات المنشأة لهذا الغرض كالـ ansj، anjem وغيرها من الوكالات، إضافة إلى جملة التسهيلات الممنوحة للمستثمرين في ظل هذا المجال خاصة خلال عملية منح القروض،

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

كما أن انشاء وزارة خاصة بهذا القطاع إضافة إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ساهم وبشكل كبير في تنظيم عمل هذه المؤسسات وتطور عددها عبر السنين.

والجدول التالي سنوضح تصنيف مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة لعام 2019 حسب القطاعات الاقتصادية:

الجدول 2: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات لعام 2019:

مجالات الأنشطة	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المجموع	%
الزراعة	7387	94	7481	1,11
طاقة المناجم وخدمات ذات صلة	3064	15	3066	0,46
PTPH	190155	72	190170	26,32
صناعة تحويلية	103521	60	103693	15,44
خدمات	367040	240	367100	54,67
مجموع	671267	243	1193339	100

المصدر: bulletin PME n36-VFF

من خلال الجدول نلاحظ تباين كبير في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الاقتصادية، إذ نلاحظ أن أغلب المؤسسات تنشط في مجال الخدمات وذلك بنسبة 54.67% من مجموع المؤسسات سنة 2019، أي بنسبة تفوت نصف العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعزى ذلك إلى الاقبال الكبير لأصحاب المشاريع الاستثمارية على هذا القطاع، وذلك لكونه يصنف من بين القطاعات الاستراتيجية قليلة المخاطر، من جهة أخرى يأتي قطاع البناء و الاشغال العمومية في المرتبة الثانية بنسبة تقدر بحوالي 26.32% من مجموع المؤسسات لسنة2019، ويأتي بعدها قطاع الزراعة وطاقة المناجم بنسبة 1.11% و 0.46% على التوالي، يكمن ارجاع الانخفاض الموجود في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الأنشطة لعدة أسباب أهمها عزوف المستثمرين عن انشاء المشاريع التي تزداد فيها نسب المخاطرة كالقطاع الصناعي فهذا الأخير يحتاج إلى إمكانات ضخمة، فعلى الرغم من أن الدولة تسعى جاهدة إلى تشجيع الاستثمار في مثل هذا النوع من القطاعات الاقتصادية كونها السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أنها لم تستطع كسر هذا الخوف، لذا وجب على الحكومة الجزائرية العمل على تهيئة مناخ استثماري محفز وجاذب للاستثمارات في مثل هذه القطاعات.

2.3 تحليل مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات:

إن زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيؤذي بالضرورة إلى زيادة وزنها الاقتصادي، سواءا تعلق الأمر بارتفاع قيمها المضافة أو حتى من خلال ارتفاع نسب مساهمتها في علاج أكبر المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها الجزائر من خلال خلق مناصب عمل جديدة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1.2.3 تطور القيم المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2019:

إن القيم المضافة التي توفرها المؤسسات الصغيرة المتوسطة تساهم وبشكل فعال في زيادة الدخل الوطني، فهذه الأخير جعلت الاقتصاد الجزائري يعتمد عليها وبشكل كبير خاصة تلك التي تنشط خارج قطاع المحروقات، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل 2: تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

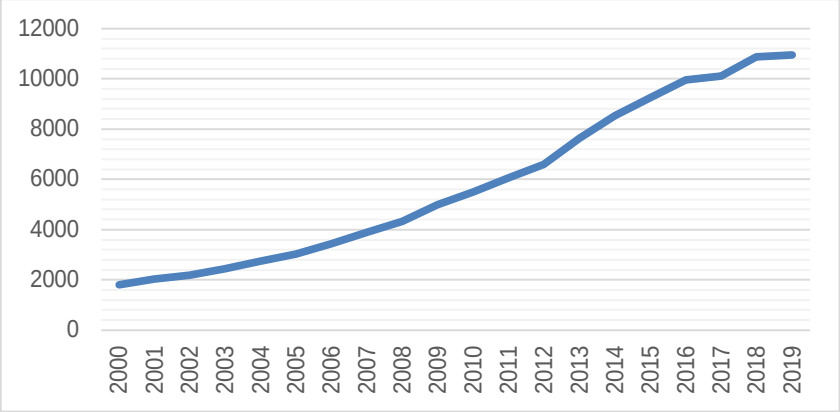

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم 1.

لقد انبثق عن السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال القرن العشرين تغيرات كبيرة و هامة في هياكل الاقتصاد الوطني، والتي اعطت أهمية ودعم كبير لنمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك للوصول إلى الهدف الأساسي وهو تحقيق الانتعاش الاقتصادي.

ونجد أن الزيادة المستمرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهم وبشكل كبير في زيادة القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة لأخرى، وبالنظر إلى تصنيفات هذه الأخيرة يتضح أن أغلب القيم المضافة لها تكون من نتاج القطاع الخاص (حسب الجدول رقم 02)وذلك بتفاوت في النسب يقدر ب 90%، وهذا ما يبين الأهمية الكبيرة للقطاع الخاص وسياسات الخوصصة التي سنتها البلاد في زيادة القيمة المضافة وبالتالي تنمية الاقتصاد الوطني.

2.2.3 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل خلال الفترة 2000-2019:

من بين أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر نجد مشكل البطالة، ونظرا لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا قد أدى توفير عدد من مناصب العمل وامتصاص جزء من معدلات البطالة.

الشكل 3: تطور مناصب الشغل المستحدثة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

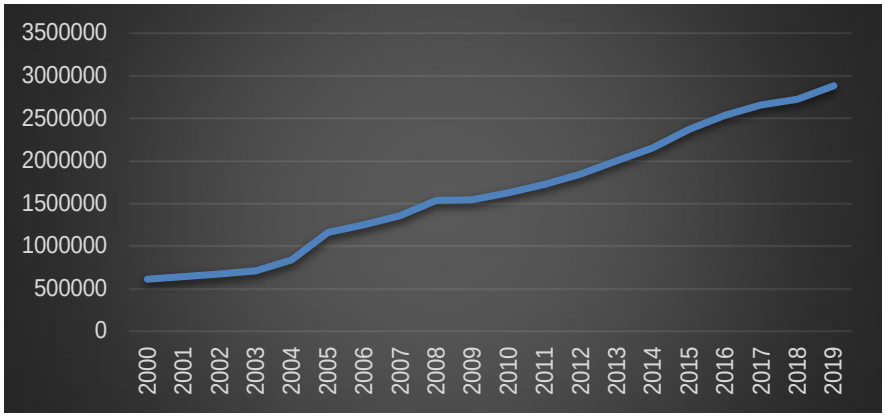

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم 1.

يبين لنا الشكل أعلاه أن قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير مناصب عمل في ارتفاع مستمر وهذا نظرا لتطور عددها خلال فترة الدراسة، ففي عام 2000 كانت قادرة على توفير 612121 منصب شغل ثم ارتفعت قدرتها إلى 1625686

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

منصب شغل سنة 2010 ووصلت إلى 2885651 منصب شغل سنة 2019، وهذا يبرز لنا وبشكل واضح أن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في توفير مناصب عمل جديدة وامتصاص جزء كبير من معدلات البطالة.

4. قياس دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات:

1.4 صياغة النموذج القياسي:

لبيان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات تم صياغة النموذج للعلاقة بين القيمة المضافة لهذه الأخيرة وإجمالي الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات كمؤشر دال على درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2019-2000 على النحو التالي:

$$LPIB= \alpha + ß\ LVAA + \varepsilon_t$$

حيث:

LPIB : لوغارتم الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

LVAA : لوغارتم القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات

α: الحد الثابت

ß: معامل الانحدار

ε_t: حد الخطأ

2.4 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة):

لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية تم الاعتماد على اختبار فيليبس بيرون باعتباره أدق اختبارات جذر الوحدة والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول 3: نتائج اختبار فيليبس بيرون للسلاسل الزمنية محل الدراسة

المتغيرات		LPIB	LVAA
المستوى	مقطع	(0.6145) - 1.284144	(0.2188)- 2.180612
	اتجاه عام ومقطع	(0.8115) -1.447463	(0.9999) 1.592567
	بدون اتجاه	(0.9996) 3.585321	(1.0000) 7.417319
الفرق الاول	مقطع	(0.0060) -4.106199	(0.2735)- 2.027397
	اتجاه عام ومقطع	(0.0171) -4.284124	(0.2376)- 2.729192
	بدون اتجاه	(0.0070) -2.854612	(0.2104) 1.173169-
الفرق الثاني	مقطع	-	(0.0000)- 7.469542
	اتجاه عام ومقطع	-	(0.0001)- 24.37878
	بدون اتجاه	-	(0.0000)- 7.399942

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews7.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه في المستوى كانت جميع متغيرات الدراسة تحتوي على جذر الوحدة (غير مستقرة)، أي أن القيم المقدرة أو المحسوبة لهذه الأخيرة أقل من القيم الجدولية أو الحرجة في قيمها المطلقة وهذا يعني قبول فرضية العدم H_0، وعند اجراء الفروقات الأولى اتضح أن متغير الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات مستقر عند الفرق الأول عند مستوى المعنوية 5% ، أما بالنسبة لمتغير القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات فقد تحققت الاستقرارية في الفرق الثاني عند مستوى

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المعنوية 5% ، وهنا نقبل الفرضية البديلة H_1 الدالة على عدم وجود جذر الوحدة، أي أن متغيرات الدراسة ليست متكاملة من نفس الدرجة.

3.4 تحديد درجة تأخير نموذج الـ VAR:

لتحديد العدد الأمثل لعدد مدد التباطؤ الزمني يتم استخدام اختبار VAR Lag Order Selection Criteria والذي بدوره يستخدم مجموعة من المعايير تتمثل في: معيار LR، معيار FPE، معيار AIC، معيار SC، معيار HQ، حيث يتم اختيار أقل قيمة والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأفضل، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 4: درجة تأخير نموذج الـ VAR

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1.397135	NA	0.005001	0.377459	0.476390	0.391101
1	52.19932	89.32742*	2.03e-05*	-5.133258*	-4.836467*	-5.092334*
2	55.41621	4.646619	2.27e-05	-5.046246	-4.551595	-4.978040

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews7.

من خلال المعلومات الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن درجة التأخير النموذج المثلى وفق المعايير (LR, FPE, AIC, SC, HQ) هي درجة التأخير $P = 1$ ، لأنه يقابل أقل قيمة بالنسبة للمعايير سالفة الذكر.

4.4 اختبار السببية لغرانجر:

يتم الاعتماد على اختبار السببية لغرانجر لمعرفة اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، سواءا كان احاديا أو تبادليا.

جدول 5: نتائج اختبار السببية لغرانجر بين القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LVAA does not Granger Cause LPIB	19	3.56221	0.0774
LPIB does not Granger Cause LVAA		1.09116	0.3117

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews7.

أظهرت نتائج اختبار السببية لغرانجر من خلال احتمال إحصائية فيشر أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد عند مستوى المعنوية 10% بين القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، أي أن التغير في القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسبب تغير في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات (قيمة إحصائية فيشر أقل من 10%)، بينما نجد أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات لا يسبب تغير في القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات (قيمة إحصائية فيشر أكبر من 10%).

5.4 تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) :

نجد أن الاقتصاديون يؤيدون فكرة استخدام نموذج الـ VAR كونه غير مقيد في شكل المستويات، ويعتقدون أنه ملائم لدراسات نظرا لكون الهدف الأساسي هو ابراز وتحديد شبكة العلاقات الموجودة بين متغيرات النموذج، (الرحماني، 2019، صفحة 248) فبعد نتائج اختبار الاستقرارية واختبار السببية لغرانجر ونتائج درجة تأخير نموذج الـ VAR، نستطيع تقدير نموذج الـ VAR، والنتائج موضحة في فيما يلي:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

نظرا إلى أن درجة تأخير النموذج p=1، وبالتالي سيتم تقدير نموذج الـ VAR (1) على النحو التالي:

LPIB = C(1,1)*LPIB(-1) + C(1,2)*LVAA(-1) + C(1,3)

LPIB= 0.523810304619*LPIB(-1) + 0.476354408572*LVAA(-1) + 0.228002265708

R^2= 0.970612 F= 264.2156

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews7.

1.5.4 التفسير الاقتصادي للنموذج:

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ أن:

- إشارة الحد الثابت جاءت موجبة وتساوي 0.22 (قيمة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات عند انعدام قيمة المتغير التفسيري) وهي منطقية، حيث أنه من المفترض أن يكون للناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات قيم موجبة ولو انعدمت قيمة باقي المتغيرات في النموذج؛
- توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات وقيمته خلال فترة الابطاء الأولى، أي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة t-1 بـ 100% ستؤذي إلى زيادة في قيمته الحالية بـ 52.3% والعكس صحيح في حالة الانخفاض؛
- توجد علاقة طردية بين القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة t-1 ، فزيادة القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات ستؤذي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات والعكس صحيح، وهذا يتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية.

2.5.4 التفسير الإحصائي للنموذج:

- قيمة معامل التحديد جد مقبولة إذ بلغت R^2= 0.970612 وهذا يدل على أن التغير الحاصل في القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات تفسر وبقوة التغير الحاصل في قيم الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بـ 97.06%، أما الباقي راجع لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج (متضمنة في حد الخطأ)، أي أن النموذج لديه قدرة تفسيرية جيدة كما أن نتائجه جاءت متوافقة وبحد كبير مع النظرية الاقتصادية، ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن يمكن الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط خارج قطاع المحروقات في زيادة قيم الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي؛
- معنوية النموذج المقدر، حيث أن إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية 5% (F_{CAL} = 264.2156 > $F_{TAB\ (5-1,\ 20-5,\ 0.05)}$ = 3.06)، وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وهذا ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغير التفسيري.

6.4 اختبار استقرارية نموذج الانحدار الذاتي:

بغية التأكد من استقرارية النموذج المقدر يتم اجراء اختبار التالي:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الشكل 4: نتائج اختبار استقرارية النموذج المقدر

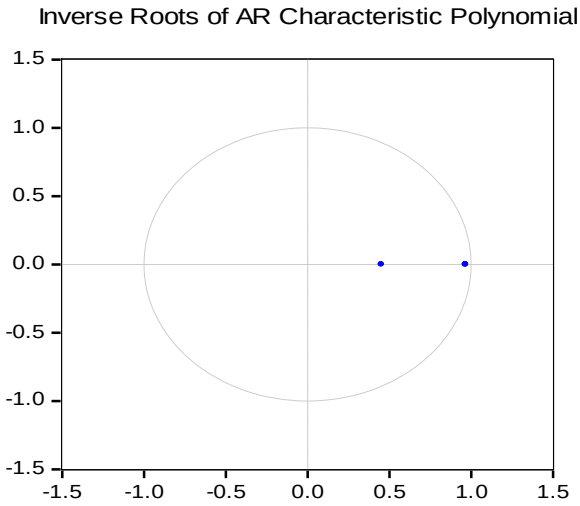

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews7.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن جميع قيم جذور الوحدة أقل من الواحد وتقع داخل الدائرة الأحادية، وهذا ما يدل على استقرارية النموذج الـ VAR المقدر.

7.4 اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

إن الهدف الرئيسي من هذا الاختبار هو التأكد من سكون البواقي، حيث أن سلسلة البواقي وبما أنها تحاكي تشويشا أبيضا، فإنه لا يجب أن تتضمن تغيرات على المدى الطويل سواء كانت هذه التغيرات محدودة أو هيكلية، ويمكن التأكد من ذلك عن طريق الكشف عن وجود جذر الوحدة من عدمه في سلسلة البواقي، فإذا كانت السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة فإنها تكون ساكنة ومستقرة ومن ثم لا تتضمن تغيرات على المدى الطويل. (شرقرق، 2019، صفحة 7)

الجدول 6: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Lags	LM-Stat	Prob
1	4.669371	0.3229
2	6.927093	0.1398
3	0.992650	0.9109
4	0.951932	0.9170
5	1.003526	0.9093
6	5.238245	0.2637
7	0.343693	0.9868
8	7.833401	0.0979
9	21.30096	0.0003
10	8.779513	0.0669
11	7.943185	0.0937
12	5.660257	0.2260

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews7.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن كل الإحتمالات غير معنوية، وبالتالي نقبل فرضية العدم وأنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

8.4 اختبار اختبار عدم التجانس:

الهدف الأساسي من جراء القيام بهذا الاختبار هو التأكد من وجود تباين متجانس للسلسلة البواقي من عدمه.

الجدول 7: نتائج اختبار عدم التجانس للبواقي

Joint test:		
Chi-sq	df	Prob.
20.31692	12	0.0613

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews7.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الإحتمالية للإحصائية المقابلة لـ DF (Prob=0.0613) أكبر من 5%، ومنه فإننا نقبل الفرضية الصفرية H_0وأن سلسلة البواقي لها تباين متجانس (ثبات تباين البواقي) عند مستوى المعنوية 5%.

9.4 اختبار تجزئة التباين وتقدير دوال نبضات الاستجابة:

1.9.4 اختبار تجزئة التباين:

الغرض الأساسي من تجزئة التباين هو التعرف على مدى مساهمة كل متغير في تباين خطأ التنبؤ أو تحديد نسبة التباين التي يسببها متغير ما في نفسه وفي المتغيرات الأخرى. (ريمي، 2019، صفحة 647)

الجدول 8: نتائج اختبار تجزئة التباين لمتغير الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

Variance Decomposition of LPIB:			
Period	S.E.	LPIB	LVAA
1	0.115181	100.0000	0.000000
2	0.132354	98.70886	1.291140
3	0.139812	96.51416	3.485836
4	0.144656	94.06002	5.939983
5	0.148506	91.68709	8.312914
6	0.151833	89.52440	10.47560
7	0.154808	87.59944	12.40056
8	0.157509	85.89968	14.10032
9	0.159981	84.40005	15.59995
10	0.162252	83.07402	16.92598

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews7.

تبن لنا نتائج اختبار تجزئة التباين للناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات لـ 10 فترات للأمام نسبة اسهام كل متغير في تفسير تباين خطأ التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات حيث نلاحظ أن تباين الخطأ المعياري لخطأ التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بلغ 0.11 للسنة الأولى ليرتفع بعد ذلك ليصل في السنة العاشرة إلى 0.16، كما أن الصدمات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات تسهم في تفسير التباين في خطأ التنبؤ بالناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بنسبة 100 % في الأجل القصير ثم تتراجع لتصل إلى نسبة 83.07% في فترة التنبؤ لعشر سنوات في المستقبل، في حين نجد إسهام

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات كان متزايدا بعدما كان بدون أثر في السنة الأولى ووصل في السنة العاشرة إلى16.9%.

2.9.4 تحليل دوال الاستجابة:

يهدف هذا الاختبار وبالدرجة الأولى إلى الكشف عن مختلف العلاقات بين متغيرات الدراسة ومتابعة تطورها عبر الزمن، وفيما يلي سنبحث حول أثر حدوث صدمة في القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.

الجدول 9: دوال الاستجابة الفورية للناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

Response of LPIB:		
Period	LPIB	LVAA
1	0.115181	0.000000
2	0.063441	0.015039
3	0.039679	0.021336
4	0.028575	0.023698
5	0.023202	0.024298
6	0.020432	0.024117
7	0.018850	0.023598
8	0.017814	0.022942
9	0.017037	0.022236
10	0.016387	0.021523

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews7.

تسمح لنا دوال نبضات الإستجابة بتحديد سلوك متغيرات النموذج الحركي وتحديد إتجاه العلاقة، ويشير الجدول أعلاه إلى النتائج التالية:

- نجد أن الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات يستجيب للصدمات غير المتوقعة الحادثة له نفسه بشكل موجب إذ أنها إرتفعت بين السنة الأولى لتعرف إنخفاضا مستمرا وتستقر في السنة العاشرة عند 1.63%؛
- إن حدوث صدمة مفاجئة وبمقدار إنحراف معياري واحد لمتغير القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات سيصحب بإستجابة إيجابية للناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات حيث ستبدي هذه الأخيرة إستجابة قدرها 1.5% في السنة الثانية لتصل إلى 2.15% في السنة العاشرة، وهذا يدل على أن أي تغير مفاجئ في القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات مقداره إنحراف معياري واحد يؤثر بشكل ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في المدى والمتوسط والطويل.

4. خاتمة:

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين المصادر الحيوية التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق الانتعاش والتقدم الاقتصادي نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها وتشعب فروعها، فالتنوع الكبير لهذه المؤسسات مضافا إلى سهولة التأسيس ساهم وبشكل فعال في زيادة عددها الأمر الذي انعكس إيجابا على وضعها الاقتصادي وزيادة قدراتها على رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المحروقات وتنويع تكوينه من جهة ومن جهة أخرى توفير العديد من مناصب العمل وامتصاص معدلات البطالة، بالنظر إلى هذه المنافع التي حققها اتسعت أهميتها داخل اقتصادات الدول بل وحتى أدت إلى زيادة الدراسات المهتمة بهذا الجانب، وبالنسبة لدراستنا فهي تهدف إلى البحث في الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال دراسة أثرها على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.

وبغرض الإجابة على إشكالية الدراسة حاولنا القيام بدراسة تحليلية بغية الوقوف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومن ثم تم القيام بدراسة قياسية تبرز لنا أثر القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات كمؤشر دال على التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2000-2019 بالاعتماد على نموذج أشعة الانحدار الذاتي الـ var.

- **نتائج الدراسة:**

خلصت الدراسة إلى النتائج الموضحة في النقاط التالية:

- منذ بداية الألفية الثالثة وإلى غاية يومنا عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا خاصة في السنوات الأخيرة فقد كان الاقبال على هذا القطاع كبيرا؛
- هيمنة القطاع الخاص الجزائري في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع ضعف مساهمة القطاع العام؛
- وجود علاقة سببية بين القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات؛
- وجود علاقة طردية بين القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات والناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات؛
- تأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بشكل إيجابي في الأجل القصير والمتوسط والطويل،
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفسير التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بنسبة تفوت 96%؛
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في تحسين الدخل الوطني وتنويع تكوينه وكذلك تخفيض معدلات البطالة من خلال مناصب الشغل التي توفرها سنويا، أي أن لهذه الأخيرة دور فعال في تحسين الأوضاع الاقتصادية في الجزائر وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في عملية تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات.

- **توصيات:**

من بين التوصيات المدرجة ضمن هذا النطاق نذكر ما يلي:

- تهيئة مناخ استثماري مشجع على الاستثمار في الجزائر؛
- تعزيز فكرة انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الشباب مع منح تسهيلات من قبل الحكومات الجزائرية؛
- الاهتمام أكثر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانشاء مراكز لتنميتها خاصة على مستوى الجامعات والقيام بأيام دراسة حول المقاولاتية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

5. قائمة المراجع:

أطروحات:

- عزيز سامية، (2014)، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة-، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، صفحات 147-157.

مقالات:

- آيت عكاش سمير، قرومي حميد، (2013)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وتحديات، مجلة معارف، العدد 14، صفحة 227 .
- بنبن بغداد، بنين عبد الرحمان، (2016)، السياحة كبديل لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر،ا مجلة الدراسات الاقتصادية المتقدمة، العدد1، صفحة79.
- بشير هادي عودة الطائي، (2021)، دور واهمية التنويع الاقتصادي في العراق: الشروط وآليات القياس دراسة كمية للسنوات 2003-2019، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد17، العدد26، صفحة 53-54.
- بوثلجة عائشة، زروخي فيروز، غلاب فاتح، (2019)، القاولاتية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والاعمال،المجلد3 ، العدد3، صفحة 719.
- رمضاني وفاء، ريمي عقبة، (2019)، أثر تغيرات العرض النقدي على معدلات البطالة في الجزائر -دراسة قياسية للفترة1990-2017-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد2، صفحة647.
- سعود غالي صبر،شفان جمال حمه سعيد، (2021)، أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1990-2017، المجلة العربية للادارة، المجلد41، العدد 2، صفحة 249.
- شيخي بلال، زواتنية عبد القادر، (2019)، سياسة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي -الاجندة الوطنية لرؤية الامارات العربية المتحدة نموذجا-، مجلة الاستراتيجية والتنمية، 9المجلد، العدد 16، صفحة 240.
- صاولي مراد، عبد الرحماني فارس، (2019)، محددات البطالة في الجزائر باستعمال نماذج أشعة الارتباط الذاتي var خلال الفترة 1970-2015، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، المجلد 13، العدد1، صفحة 248.
- ضيف أحمد، عزوز أحمد، (2018)، **واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 14، المجلد2، صفحة 22.
- قحام وهيبة، شرقرق سمير، (2019)، قياس أثر تقلبات اسعار النفط على الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1994-2018 باستعمال نموذج الانحدار الذاتي، مجلة العلوم الانسانية، 6المجلد، العدد2، صفحة7.
- نوي نبيلة، (2019)، التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية -دراسة حالة الجزائر-، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 12، العدد2، صفحة 3.

قوانين:

- قانون 02/17 المؤرخ في يناير 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريد الرسمية، العدد2، 2017، ص ص5-6.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

6. ملاحق:

الملحق 1: متغيرات الدراسة

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مناصب العمل المستحدثة	الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات (بالمليار دج)	القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بالمليار دج)
2000	220154	612121	2239,4	1814,6
2001	243348	641312	2514	2041,7
2002	261863	672415	2683,1	2184,1
2003	288587	704999	2987,9	2434,8
2004	312952	838504	3384,4	2745,4
2005	342788	1157856	3716,7	3015,5
2006	376767	1252647	4146,3	3444,11
2007	410959	1355399	4686,1	3903,63
2008	519526	1540209	5392,2	4334,99
2009	587494	1546584	6143,1	4978,82
2010	619072	1625686	7063,5	5509,21
2011	659309	1724197	12149	6060,8
2012	711832	1848117	11342	6606,4
2013	777816	2001898	10440	7634,43
2014	852053	2157232	11328,7	8526,58
2015	934569	2371020	12224,7	9237,87
2016	1022621	2540698	13093,4	9949,92
2017	1074504	2655470	13398,6	10106,8
2018	1141863	2724264	14213,3	10886,66
2019	1193339	2885651	14499,5	10954,44

المصدر: WWW. INDUSTRIE.GOV.DZ ، WWW.ALBANKALDOWALI.ORG

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الملحق 2: نتائج تقدير نموذج الـ var

	LPIB	LVAA
LPIB(-1)	0.523810	0.066839
	(0.22861)	(0.06399)
	[2.29131]	[1.04459]
LVAA(-1)	0.476354	0.894859
	(0.25239)	(0.07064)
	[1.88738]	[12.6675]
C	0.228002	0.400404
	(0.40107)	(0.11226)
	[0.56849]	[3.56688]
R-squared	0.970612	0.997212
Adj. R-squared	0.966938	0.996864
Sum sq. resids	0.212267	0.016629
S.E. equation	0.115181	0.032239
F-statistic	264.2156	2861.818
Log likelihood	15.73650	39.93003
Akaike AIC	-1.340684	-3.887371
Schwarz SC	-1.191562	-3.738249
Mean dependent	8.836919	8.557977
S.D. dependent	0.633456	0.575680
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.32E-05
Determinant resid covariance		9.38E-06
Log likelihood		56.06381
Akaike information criterion		-5.269875
Schwarz criterion		-4.971631

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على Eviews7.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)